

محضر الاجتماع السنوي للجمعية العامة العادية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق.

المنعقد بتاريخ 25 مارس 2024

انعقد الاجتماع الاحتياطي للجمعية العامة العادية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. ("البنك" و/أو "الشركة") في تمام الساعة العاشرة مساءً بتوقيت الدوحة من يوم الاثنين الموافق 25 مارس 2024م وذلك في قاعة المختصر بفندق الريتز كارلتون الدوحة، دولة قطر. حضر الاجتماع أعضاء مجلس الإدارة الواردة أسماءهم أدناه والسادة المساهمين الواردة أسماءهم في الملحق رقم (1) المرفق بذيل هذا المحضر بالإضافة إلى هيئة الرقابة الشرعية للمصرف وممثلي وزارة التجارة والصناعة ومصرف قطر المركزي والمدقق الخارجي وأعضاء من الإدارة التنفيذية لمصرف الريان على النحو المبين أدناه:

| الصفة | الاسم | الحاضرون |
|--|---|-------------------------------------|
| كما هو مفصل في الملحق رقم (1) المرفق بذيل هذا المحضر | | |
| رئيس مجلس الإدارة | سعادة الشيخ / محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني | أعضاء مجلس الإدارة |
| نائب الرئيس | سعادة الشيخ / حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني | |
| عضو مجلس الإدارة | سعادة السيد/ ناصر جارالله المري | |
| عضو مجلس الإدارة | سعادة السيد/ أحمد علي الحمادي | |
| عضو مجلس الإدارة | سعادة الشيخ/ علي بن جاسم آل ثاني | |
| عضو مجلس الإدارة | سعادة السيد/ محمد السعدي | |
| عضو مجلس الإدارة | سعادة الشيخ/ ناصر بن حمد آل ثاني | |
| عضو مجلس الإدارة | سعادة السيد/ عبدالله حمد المسند | |
| عضو مجلس الإدارة | سعادة السيد/ عبدالرحمن الخيارين | |
| عضو مجلس الإدارة | سعادة السيد/ محمد جابر السليطي | |
| رئيس هيئة الرقابة الشرعية | فضيلة الشيخ/ الدكتور وليد بن هادي | أعضاء هيئة الرقابة الشرعية |
| الرئيس التنفيذي للمجموعة | السيد / فهد بن عبدالله آل خليفة | أعضاء الإدارة العليا في مصرف الريان |
| ممثلو وزارة التجارة والصناعة | السيد/ خالد السليطي | ممثلو وزارة التجارة والصناعة |
| ممثلو مصرف قطر المركزي | السيد/ شعلان الحلاحلة | ممثلو مصرف قطر المركزي |
| شريك ، برايس ووتر هاوس كوبرز - قطر | السيد / وليد تهتموني | المدقق الخارجي |
| مقرر الاجتماع | السيد / طوني مرهج | أمين سر مجلس الإدارة |

افتتاح الاجتماع:

افتتح رئيس مجلس الإدارة المداولات الرسمية للاجتماع مشيراً إلى أن الدعوة إلى هذا الاجتماع قد وجهت عن طريق النشر في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للشركة وبورصة قطر بتاريخ 25 فبراير 2024 أي قبل 21 يوماً من ميعاد الاجتماع وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (11) للعام 2015 المعدل بالقانون رقم (8) لسنة 2021 والنظام الأساسي للبنك. كما ذكر أن جميع المستندات الداعمة لبنود جدول الأعمال قد جرى نشرها على الموقع الإلكتروني للبنك (www.alrayan.com) بتاريخ نشر الدعوة في الصحف مما أتاح الفرصة أمام السادة المساهمين للاطلاع عليها قبل وقت كافٍ من الجمعية.

وفي ختام مقدمته، أكد سعادة الرئيس حضور المدقق الخارجي للإشراف والتدقيق على عملية جمع الأصوات والنصاب بحضور ممثلي وزارة التجارة والصناعة ومصرف قطر المركزي. وعليه، دعا المدقق الخارجي إلى الإعلان عن اكتمال النصاب القانوني للجمعية العامة السنوية.

النصاب القانوني:

أعلن السيد وليد تهتموني، الشريك في شركة برايس ووتر هاوس كوبرز - فرع قطر، أنه قد حضر هذا الاجتماع السنوي للجمعية العامة العادية للشركة مساهمون بالأصالة يمثلون 5,163,858,799 سهماً ومساهمون بالوكالة يمثلون 886,809,436 سهماً كما هو مفصل في بيان الحضور المرفق بذيل هذا المحضر ضمن الملحق رقم (1) والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه. وعليه فقد بلغ مجموع الأسهم الحاضرة 6,050,668,235 سهماً أي ما نسبته 65,06% من رأسمال البنك البالغ 9,300,000,000 سهماً كما هو مثبت في السجل التجاري للبنك في تاريخه كما أشار المدقق الخارجي إلى أنه وبناء على أحكام القانون وأحكام المادة (49) من النظام الأساسي للشركة فإن الاجتماع الثاني للجمعية العامة العادية السنوية يكون صحيحاً مهما كان عدد الأسهم الممثلة فيه. وبالتالي فإن الجمعية العامة السنوية المدعوة للاجتماع بتاريخ اليوم قد انعقدت على وجه صحيح وبناء على الإجراءات القانونية الصحيحة مما يخولها التصويت على المسائل المعروضة عليها.

تعيين مقرّر الاجتماع وجامعي الأصوات:

بعد الإعلان عن اكتمال النصاب القانوني للاجتماع، تم ترشيح السيد /طوني مرهج، أمين سرّ مجلس الإدارة، كمقرّر للاجتماع وترشيح السادة شركة ألفا أوميغا ممثلة بالتوقيع على هذا المحضر بالسيد نادر الصوص لجمع الأصوات بواسطة أجهزتها الإلكترونية وقد أشرف المدقق الخارجي للشركة على عملية جمع الأصوات بحضور ممثلي وزارة التجارة والصناعة.

لم يتم تسجيل أي اعتراض على ذلك من قبل المساهمين فأقرت الجمعية هذا التعيين وقد قام ممثل الشركة الجامعة للأصوات بتسليم مقرر الاجتماع بيان مفصل بأسماء المساهمين الحاضرين بالأصالة أو بالوكالة وتم إرفاقه في الملحق رقم (1) بهذا المحضر.

أعلن مقرر الاجتماع أن ممثلي بعض الصناديق الاستثمارية المساهمة في البنك والحاضرين في الاجتماع بتعيين من بنك HSBC بصفته أمين الحفظ لهذه الصناديق في دولة قطر لديهم تفويضات تسمح لهم بحضور الجمعية ولكن لاتجيز لهم التصويت على قرارات الجمعية أو الاشتراك في مداولاتها ولذلك ستسري القرارات التي تتخذها هذه الجمعية على الصناديق التي يمثلونها وهذه الصناديق تحمل أرقام المساهم التالية: 46285 و 12374 و 275012 و 398249 و 399507 و 399611 و 227417 و 297307 و 43453 و 100543 و 44862 و 399261 و 397297 و 23921 و 256425 و 44709 و 397191 و 296784 و 399764 و 292237 و 14509 و 397855 و 46370 و 23679 و 399074 و 45262 و 226435 و 45065 و 23982 و 45098 و 296903 و 276018 و 14566 و 45350 و 52910 و 296789 و 14428 و 23678 و 252231 و 44767 و 46414 و 293186 و 18790 و 296971 و 12969 و 399781 و 399751 و 14498. كما أعلن أن الجهات الحكومية التي تعين ممثليها في مجلس الإدارة لا تشارك في الانتخابات وفقاً للنظام الأساسي للبنك.

جدول أعمال الجمعية العامة العادية:

- تم عرض جدول أعمال الجمعية العامة العادية على الشاشة وقد جاءت بنوده كما يلي:
1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط مصرف الريان وعن مركزه المالي خلال السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2023، والخطة المستقبلية لمصرف الريان لعام 2024، والتصديق عليهما
 2. سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بمدى توافق نشاط مصرف الريان مع أحكام الشريعة الإسلامية خلال السنة المالية لمصرف الريان المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2023
 3. مناقشة تقرير مراقب الحسابات القانوني عن البيانات المالية لمصرف الريان التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 والتصديق عليه
 4. مناقشة البيانات المالية لمصرف الريان التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 والتصديق عليها
 5. مناقشة مقترحات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالاقطاعات وتوزيع أرباح نقدية بنسبة 10% من القيمة الإسمية للسهم أي ما يعادل 0.10 ريال قطري للسهم عن العام المالي 2023 وإقرارها وإطلاع الجمعية العامة على سياسة توزيع الأرباح
 6. سماع ومناقشة تقرير مراجع الحسابات حول متطلبات المادة (24) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار هيئة قطر للأسواق المالية رقم (5) لسنة 2016
 7. مناقشة واعتماد تقرير الحوكمة في مصرف الريان لعام 2023
 8. النظر في إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2023 وإقرار سياسة المكافآت ومنح الحوافز لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأي صفقات كبيرة، إن وجدت، مع الأطراف ذوي العلاقة
 9. تعيين مراقب حسابات خارجي لمصرف الريان للسنة المالية 2024 وتحديد أتعابه
 10. أخذ العلم باستبدال عضو مجلس الإدارة السيد تركي محمد الخاطر بالعضو الجديد السيد أحمد علي الحمادي ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية على أن يكمل مدة سلفه للفترة المتبقية من الدورة الحالية للمجلس 2023-2024-2025
 11. أخذ العلم باستقالة العضو المستقل السيد عبدالله بن ناصر المسند وانتخاب عضو مجلس إدارة واحد لملء الشغور في المقعد المستقل خلفاً له على أن يكمل العضو الجديد مدة سلفه للفترة المتبقية من الدورة الحالية للمجلس 2023-2024-2025

لم يسجل أي اعتراض من المساهمين على جدول الأعمال فشرع سعادة رئيس مجلس الإدارة في مناقشة بنود جدول الأعمال على الشكل التالي:

مناقشة البنود والموافقة عليها:

البند الأول: سماع كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط مصرف الريان وعن مركزه المالي خلال السنة المالية المنتهية بتاريخ 2023/12/31، والخطة المستقبلية لمصرف الريان لعام 2024، والمصادقة عليهما.

قدم رئيس مجلس الإدارة تقرير المجلس عن نشاط الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 والخطة المستقبلية للشركة، ونصه كالآتي:

في العام 2023 أعلن صندوق النقد الدولي أن النمو الاقتصادي في قطر عاد إلى وضعه الطبيعي في 2023 بعد الانتعاش الناجم عن استضافة كأس العالم لكرة القدم متوقفاً استمرار عودة الأوضاع الطبيعية في الأجل القريب، في ظل آفاق مؤاتية على المدى المتوسط يدعمها التوسع في إنتاج الغاز الطبيعي المسال وتكثيف جهود الإصلاح وقد اعتبر الصندوق أن السياسات الحذرة التي انتهجها مصرف قطر المركزي كانت ركيزة للاستقرار المالي معلناً عن ضرورة الاستمرار في توخي الحذر للحفاظ على قوة القطاع المصرفي في بيئة من أسعار الفائدة المرتفعة. كما شهد العام 2023 إطلاق استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة التي تتيح فرصة التعجيل بالتحول الاقتصادي نحو اقتصاد يقوم على المعرفة وشامل للجميع يدعمه النمو بقيادة القطاع الخاص.

وقد انعكس ذلك في إعادة تأكيد وكالات التصنيف العالمية على التصنيف الائتماني الراسخ لدولة قطر مع نظرة مستقبلية مستقرة كما بقي القطاع المصرفي قوياً ويتمتع بسبولة عالية ورسملة جيدة ويولي اهتماماً كبيراً بتنوع مصادر التمويل وهيكل الودائع ويواصل دعم القطاعين الحكومي والخاص.

وفي ظل هذا الإطار الاستراتيجي، بدأ مصرف الريان العام 2023 بانتخاب مجلس إدارة جديد وقد كان من أولويات المجلس الجديد ترسيخ أسس البنك والحرص على مواصلة مسيرة النمو على الرغم من التحديات وقد انعكس ذلك على أرقام البنك حيث حققنا زيادة بنسبة 8% في الأرباح وشهدت معظم مؤشرات الأداء تحسناً. كما أطلقنا عدداً من المبادرات الاستراتيجية وأبرزها وضع استراتيجية جديدة لتكنولوجيا المعلومات لإطلاق عملية تحول شاملة للبنك إلى العصر الرقمي ووجهنا بوضع خطة استراتيجية جديدة على المدى المتوسط تتوافق مع الأهداف المقررة لاستراتيجية التنمية الوطنية الثالثة وسيتم لمس نتائج هذه المبادرات في السنوات المقبلة إن شاء الله. كما وصلنا العمل على تثبيت استقرار المحفظة الائتمانية ونمو الميزانية العمومية بشكل مدروس ومتأن ضمن سياسات مصرف قطر المركزي. وتأتي جميع هذه الجهود في إطار التزامنا بدعم أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 ولنقدم أفضل عوائد ممكنة ومستدامة إلى السادة المساهمين.

على صعيد الأداء المالي، بلغ صافي الأرباح 1,3 مليار ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2022. سجل إجمالي الإيرادات ارتفاعاً ليصل إلى 7,2 مليار ريال قطري مقارنة بمبلغ 5,1 مليار ريال قطري في نهاية 2021. بلغ إجمالي الأصول 167 مليار ريال قطري والأصول التمويلية 117 مليار وودائع العملاء 97 مليار ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2022. ارتفعت نسبة تغطية المتعثرات من 1,04% بنهاية 2021 إلى 2,3% بنهاية 2022 مع ارتفاع المخصصات إلى 1,5 مليار ريال وذلك من ضمن النهج الحذر الذي يتبعه البنك في إدارة المخاطر بهدف حماية الأصول وتحسين المستقبل. نتيجة لذلك، ارتفعت نسبة التموليات غير المنتظمة إلى 5,9% في نهاية 2022. بلغت ربحية السهم 0,14 ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2022 مقارنة بمبلغ 0,21 ريال بنهاية 2021. أما نسبة كفاية رأس المال فقد تجاوزت بشكل كبير الحد الأدنى المفروض في التعليمات الرقابية لتصل إلى 20% مما يدل على صلابة البنك وقدرته على النمو والاستفادة من الفرص المستقبلية.

على صعيد الأداء المالي، ارتفع صافي الأرباح بنسبة 8% عن العام الماضي ليصل إلى 1.452 مليار ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2023. ارتفع إجمالي الإيرادات ليصل إلى 9.56 مليار ريال قطري بنهاية ديسمبر 2023 مقارنة بمبلغ 7.14 مليار ريال قطري في نهاية 2022. بلغ إجمالي الأصول 164.2 مليار ريال قطري والأصول التمويلية 108.2 مليار وودائع العملاء 93 مليار ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2023. ارتفعت الاستثمارات بنسبة 22% لتصل إلى 39 مليار ريال ومعظمها ديون سيادية. ارتفعت نسبة تغطية المتعثرات في المرحلة الثالثة من 46.4% بنهاية 2022 إلى 56.7% بنهاية 2023 مع انخفاض المخصصات بنسبة 33% لتصل إلى 1.164 مليار

ريال. كما نجحنا في تخفيض نسبة التمويلات غير المنتظمة إلى 5.71% في نهاية 2023. بلغت ربحية السهم 0.151 ريال قطري كما في 31 ديسمبر 2023 مقارنة بمبلغ 0.140 ريال بنهاية 2022. أما نسبة كفاية رأس المال فقد تجاوزت بشكل كبير الحد الأدنى المفروض في التعليمات الرقابية لتصل إلى 21.84%.

على مستوى السياسات المحاسبية وتوزيع الأرباح، لم يتم إجراء تعديلات جوهرية على السياسات المعتمدة في البنك خلال العام 2023 ولا تزال أسس التقييم والتقدير على حالها دون تغيير. ومثل الأعوام السابقة، فقد أعد البنك القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. وفي هذا الإطار، فإن مجلس الإدارة يوصي الجمعية العمومية بتوزيع جزء من صافي الأرباح على شكل أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 10% من القيمة الإسمية للسهم أي بواقع 0,10 ريال قطري لكل سهم وتوزيع الباقي على الشكل المقترح في البيانات المالية المدققة المطروحة أمام هذه الجمعية للمساهمين للمصادقة عليها. نضع بين أيديكم كامل التقرير السنوي للسنة المالية 2023 بما فيه تقرير الحوكمة والبيانات المالية الختامية المدققة وتقارير مدقق الحسابات الخارجي للاطلاع على مزيد من التفاصيل والإفصاحات الإضافية المطلوبة ضمن القوانين والأنظمة.

ثم عرض سعادة الرئيس الخطة المستقبلية حيث قال " نستعد في العام 2024 لإحراز نقلة نوعية في عملياتنا من خلال التحول إلى عصر الخدمات الرقمية وتبني التقنيات المالية المتطورة وطرح حلول مبتكرة تلبي الاحتياجات المتطورة لعملائنا وتعزز تجربتهم وترفع من مستوى التميز في الخدمة. كما سواصل دعمنا للمبادرات البيئية والاجتماعية والحوكمة بما يتماشى مع الأهداف المنشودة من الخطة الوطنية للتغير المناخي في دولة قطر بهدف تعزيز القيمة المضافة للمساهمين. وإلى جانب ذلك، سواصل التزامنا بتطوير الكفاءات البشرية من خلال توفير فرص العمل والتطوير الذاتي وتمكين الجيل القادم ليصل إلى سدة القيادة في الصناعة المصرفية. إن هذا الاستثمار في رأس المال البشري هو شهادة على دعمنا لتمكين الكفاءات الوطنية، والاعتراف بدوره كدعم قوي نستند إليها لتحقيق نجاحاتنا. ومع دخولنا عام 2024، نظل استراتيجيتنا الشاملة راسخة بقوة في دعم القطاعين العام والخاص وبناء علاقات قوية مع مختلف الشرائح ضمن قاعدة عملائنا المستهدفة. إن هذا الالتزام الثابت يتجاوز سعينا لتحقيق النجاحات المالية إلى تكريس مكانتنا لتكون البنك الإسلامي الأفضل والداعم الأول لتحقيق التطلعات الطموحة لرؤية قطر الوطنية.

في النهاية، توجه سعادة الرئيس بالشكر إلى حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى وحضرة صاحب السمو الأمير الوالد والحكومة القطرية ومصرف قطر المركزي وجميع الجهات الرقابية التي يخضع لها البنك على دعمهم المستمر للقطاع المالي في قطر ولمصرف الريان. كما خص بالشكر إدارة البنك والموظفين على جهودهم والسادة المساهمين والمستثمرين والعملاء على ثقتهم بالبنك.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم، وطلب مصادقة الجمعية على التقرير، إلا أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسجل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2024/1/1): صادقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي للفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2024 بما في ذلك الخطة المستقبلية للشركة كما جاء عرضها من قبل رئيس مجلس الإدارة.

البند الثاني: سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بمدى توافق نشاط مصرف الريان مع أحكام الشريعة الإسلامية خلال السنة المالية لمصرف الريان المنتهية بتاريخ 2023/12/31.

قدم فضيلة الشيخ الدكتور وليد بن هادي، رئيس هيئة الرقابة الشرعية، تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن السنة المالية المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2023 حيث أكد قيام الهيئة الشرعية بمراجعة عقود مصرف الريان وعملياته ومنتجاته التي عرضت عليها، واطلعت على القوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية 2023 وترى الهيئة أنها لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتمنى للجميع التوفيق من الله لما يحبه ويرضاه.



فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم إلا أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسجل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2024/1/2): أخذت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. علماً بتقرير هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بمدى توافق نشاط مصرف الريان مع أحكام الشريعة الإسلامية خلال السنة المالية لمصرف الريان المنتهية بتاريخ 2023/12/31 كما جاء عرضه من قبل رئيس الهيئة.

البند الثالث: سماع تقرير المدقق الخارجي عن البيانات المالية لمصرف الريان التي قدمها مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 2023/12/31 والمصادقة عليه

قدم السيد وليد تهتموني، الشريك في شركة برايس ووتر هاوس كوبرز فرع قطر، تقرير المدقق الخارجي حول البيانات المالية للسنة المنتهية في 2023/12/31 حيث أكد أن المدقق الخارجي قام بتدقيق البيانات المالية الموحدة لمصرف الريان (ش.م.ع.ق.) ("البنك") وشركاته التابعة (ويشار إليها مجتمعة بـ "المجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في 31 ديسمبر 2023 وكلاً من بيان الدخل الموحد وبيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد وبيان التدفقات النقدية الموحد وبيان موارد واستخدامات أموال الأعمال الخيرية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة متضمنة ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات تفسيرية أخرى. وأبدى رأي المدقق الخارجي بشأن البيانات المالية إذ أكد أن البيانات المالية الموحدة المعروضة على الجمعية تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2023 وأدائها المالي الموحد وتدققاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كما هو معدل من قبل مصرف قطر المركزي.

وخلص إلى أن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة. وأكد أن المدقق الخارجي حصل على كافة المعلومات والإفصاحات التي رأها ضرورية لأغراض التدقيق. كما أكد أن المعلومات المالية الموحدة الواردة في تقرير مجلس الإدارة الموجه إلى الجمعية العمومية تتفق مع دفاتر وسجلات المجموعة. وفي حدود المعلومات التي توافرت للمدقق الخارجي، لم تقع خلال السنة الحالية مخالفات مع قانون الشركات التجارية القطري المعمول بها أو لأحكام النظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي. وقد تم إصدار التقرير الكامل كما هو مرفق بالقوائم المالية المدققة المعروضة على هذه الجمعية بتاريخ 8 فبراير 2024.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب مصادقة الجمعية على التقرير، إلا أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسجل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2024/1/3): صادقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع على تقرير المدقق الخارجي للشركة عن ميزانية الشركة وحساباتها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 كما تم تقديمه في الاجتماع وإرفاقه بالقوائم المالية المدققة.

البند الرابع: مناقشة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 والمصادقة عليهما

ذكر رئيس مجلس الإدارة أنه قد تم تقديم ملخص تنفيذي عن البيانات المالية ضمن تقرير مجلس الإدارة في البند الأول كما تم نشر القوائم المالية الختامية المجمعة والمدققة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 في الصحف المحلية بعد الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي عليها وذلك قبل ما يزيد على خمسة عشر يوماً من تاريخ انعقاد الجمعية العامة كما تم نشرها على الموقع الإلكتروني لبورصة قطر والموقع الإلكتروني للمصرف. وجرى توزيع البيانات المالية خلال الاجتماع ضمن التقرير السنوي للبنك وكذلك تم عرض ملخص عن البيانات المالية على الشاشة خلال الاجتماع.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب المصادقة على القوائم المالية لعام 2023 كما أعدها مجلس الإدارة، فكانت الاستفسارات التالية:

توجّه السيد يوسف بوحليقة (مساهم رقم 7449) بالشكر إلى مجلس الإدارة على جهده وأدائه خلال العام 2023 وأثنى على انخفاض النفقات التشغيلية إلا أنه قال أن العائد على حقوق المساهمين لا يزال ضعيفاً ونحن نتفهم أن هذا يتطلب وقت ولكننا نطلب من مجلس الإدارة الاستمرار بالجهود لتحسينه. وقال أنه لاحظ من البيانات المالية أن هناك شطب للقروض وسأل إذا كان هذا الشطب سيستمر في السنوات المقبلة لأن من شأنه تحسين العائد. أجاب سعادة الرئيس أن انخفاض النفقات التشغيلية هو إحدى النتائج الإيجابية للاندماج كما أشار إلى انخفاض المخصصات أيضاً هذا العام. أضاف الرئيس أن مجلس الإدارة كان واضحاً منذ العام السابق بأن المخصصات كانت دون مستوى السوق في مصرف الريان قبل الاندماج ويعمل مجلس الإدارة الحالي على تصحيح الوضع وتوجه بالشكر للسادة المساهمين على تفهمهم لهذا الوضع. أشار سعادة الرئيس إلى أن البنك نجح في التوفيق بين بناء المخصصات المطلوبة وبين الأرباح وسنستمر على هذا النهج في السنوات المقبلة كما قال أنه لا يخفى على أحد أن أسعار الفوائد مرتفعة وتؤثر على تكلفة التمويل ونحن نتوقع تحسّن الأسعار على أمل أن تتحسن الربحية معها.

لم يوجّه أي سؤال آخر. طرح الرئيس هذا البند للموافقة لم يسجل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2024/1/4): صادقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع على القوائم المالية الختامية المجمعة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 كما تم عرضها وإرفاقها بهذا المحضر.

البند الخامس: مناقشة مقترحات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالاقتطاعات، وتوزيع أرباح نقدية بنسبة 10% من القيمة الإسمية للسهم أي ما يعادل 0,10 ريال قطري لكل سهم عن السنة المالية 2023 وإقرارها وإطلاع الجمعية العامة على سياسة توزيع الأرباح

تم عرض ملخص عن مقترحات مجلس الإدارة فيما يتعلق بالاقتطاعات وتوزيعات الأرباح وملخص عن سياسة توزيع الأرباح المعتمدة على الشاشة. أشار الرئيس إلى أنه لم يتم خلال العام 2023 إجراء أي تعديلات جوهرية على سياسة توزيع الأرباح المعتمدة حيث لا تزال أسس التقييم والتقدير على حالها دون تغيير ومطابقة لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. وعليه، رفع الرئيس توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بنسبة 10% من القيمة الإسمية للسهم أي بواقع 0,10 ريال قطري للسهم للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وترحيل ما يتبقى من صافي الربح المحقق عن الفترة إلى الاحتياطات وخلافها على الشكل التالي:

| العناصر | ريال قطري |
|---|---------------|
| التوزيع النقدي للسهم الواحد | 0,10 |
| نسبة التوزيع الكلي (من القيمة الإسمية للسهم) | 10% |
| الأرباح المستبقاة في بداية السنة | 786,321,000 |
| صافي الربح لعام 2023 | 1,451,722,000 |
| الأرباح المستبقاة للشركات التابعة غير المقبوضة | (625,880,000) |
| الأرباح المقترح توزيعها نقداً لعام 2023 | 930,000,000 |
| المحول إلى احتياطي المخاطر | (263,070,000) |
| المحول إلى الاحتياطي القانوني بنسبة 10% | (-) |
| المحول إلى مخصص الأنشطة الاجتماعية والرياضية 2.5% | (36,293,000) |
| أرباح رأسمال الإضافي 4.6% | (46,000,000) |
| المحول إلى احتياطات أخرى | (11,882,000) |
| صافي المبلغ القابل للتوزيع | 1,254,918,000 |
| أرباح مدورة-(المجموعه) | 950,281,000 |

ثم شرح للسادة المساهمين أنه سيتم من خلال شركة إيداع ووفقاً لإجراءاتها وتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة. فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب موافقة الجمعية على مقترحات التوزيع وسياسة توزيع الأرباح، إلا أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسجل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2024/1/5): صادقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع على اقتراح مجلس الإدارة بشأن توزيع أرباح نقدية بنسبة 10% من القيمة الاسمية للسهم أي بمعدل 0,10 ريال قطري للسهم عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وترحيل ما يتبقى من الربح الصافي المحقق عن الفترة إلى الاحتياطات وخلافها على الشكل الوارد أعلاه وفقاً لسياسة التوزيع المقررة في القوائم المالية المدققة المرفقة بهذا المحضر والمعتمدة في البند السابق.

البند السادس: سماع ومناقشة تقرير المدقق الخارجي حول متطلبات المادة (24) من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2016

تلا السيد وليد تهتموني، الشريك في شركة برايس ووتر هاوس كوبرز فرع قطر، تقرير التأكيد المستقل لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. حول بيان مجلس إدارة الشركة حول الإمتثال بلوائح هيئة قطر للأسواق المالية بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الذي جاءت بنوده على الشكل الآتي:

"وفقاً لمتطلبات المادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (5) لسنة 2016. قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المحدود حول المرفق "تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية" لمصرف الريان (ش.م.ع.ق) ("البنك") كما في 31 ديسمبر 2023.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة البنك مسؤولاً عن إعداد تقييم مجلس الإدارة للالتزام لمتطلبات الهيئة - كما هو مدرج في التقرير السنوي - والذي يغطي كحد أدنى متطلبات المادة رقم (4) من النظام.

ويعد مجلس إدارة البنك مسؤولاً عن ضمان التزام البنك بمتطلبات الهيئة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (5) لسنة 2016. كما يعد المجلس مسؤولاً عن إعداد التقرير عن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة.

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً أيضاً عن تحديد مجالات عدم الالتزام والمبررات ذات الصلة حيث تم التحفيف منها. تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتنفيذ والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية وافية بحيث يضمن تطبيقها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة، وتشمل الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إصدار استنتاج عن التأكيد المحدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقرير "تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة" - كما هو مدرج في التقرير السنوي- لا يُظهر بصورة عادلة ومن كافة النواحي الجوهرية التزام البنك بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام، بناء على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم 3000 (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB). ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا استرعى أمر ما انتباهنا مما يجعلنا نعتقد بأن تقرير تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة ككل، ليس معداً من كافة النواحي المادية وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تختلف الإجراءات المتبعة في مهمة التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها، وهي أقل من حيث النطاق، عن مهمة التأكيد المعقول. وبالتالي، يكون مستوى التأكيد الذي يتم الحصول عليه من مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن التأكيد الذي كان من الممكن الحصول عليه فيما لو تم إجراء مهمة التأكيد المعقول. ولم نقوم بتنفيذ إجراءات لتحديد الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن إجراؤها إذا كانت هذه المهمة تتعلق بالتأكد المعقول.

تتضمن مهمة التأكيد المحدود تقييم مخاطر التحريف المادي في تقرير تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة، سواء كان ناتجاً

عن احتيال أو خطأ، والتعامل، حسب الضرورة، مع المخاطر التي تم تقييمها في ظل الظروف المحيطة. ويعد نطاق مهمة التأكيد المحدود أقل بشكل أساسي عن مهمة التأكيد المعقول من حيث إجراءات تقييم المخاطر والاجراءات المتبعة للتعامل مع المخاطر التي تم تقييمها. وبناء على ذلك، لا يبدي رأي تأكيد معقول حول ما إذا تم إعداد تقرير تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة، وفقاً لقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

تم تنفيذ الاجراءات بناء على حكمنا المهني بما في ذلك الاستفسارات ومراقبة العمليات المنفذة وفحص الوثائق وتقييم مدى ملاءمة سياسات إعداد التقارير للبنك ومطابقتها مع السجلات الأساسية.

نظراً لظروف الارتباط، قمنا خلال تنفيذ الاجراءات المذكورة اعلاه ، بما يلي:

- الاستفسار من الإدارة للتوصل إلى فهم العمليات المتبعة لتحديد متطلبات نظام الهيئة واللوائح ذات الصلة بما في ذلك النظام والاجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بهذه المتطلبات والمنهجية التي اتبعتها الإدارة لتقييم مدى الالتزام بهذه المتطلبات.
- تم أخذ الإفصاحات بعين الاعتبار من خلال مقارنة محتويات تقييم مجلس الإدارة للالتزام بنظام الهيئة ، بما في ذلك النظام مقابل متطلبات المادة رقم 4 من النظام؛
- الموافقة على المحتويات ذات الصلة لتقييم مجلس الإدارة بشأن الالتزام بنظام الهيئة ، بما في ذلك النظام للسجلات الأساسية التي تحتفظ بها البنك؛ و
- تنفيذ اختبار تحقيقي محدود على أساس انتقائي، عند الضرورة، وذلك لتقييم الالتزام بالمتطلبات؛ وملاحظة الأدلة التي تم جمعها من قبل الإدارة؛ وتقييم ما إذا تم الإفصاح عن أي مخالفات للمتطلبات، إن وجدت، من قبل مجلس الإدارة، من كافة النواحي الجوهرية.

لا تتضمن إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها تقييماً للجوانب النوعية أو لفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للالتزام بالمتطلبات. ولذلك، لا نقوم بتقديم أي تأكيد حول ما إذا كانت الإجراءات التي تطبقها الإدارة تؤدي بفعالية إلى تحقيق أهداف قانون هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات ذات الصلة بما في ذلك النظام.

استقلاليتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1 (ISQM) وبالتالي تحافظ على نظام شامل لإدارة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

القيود المتأصلة

تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها المنشآت لتبني متطلبات الحوكمة والمتطلبات القانونية على الموظفين الذين يقومون بتطبيق الإجراءات وتفسيرهم للهدف من هذا الإجراء وتقييمهم لما إذا كانت إجراءات الالتزام قد تم تنفيذها بفعالية، وفي بعض الحالات لا تترك دليل عليها. ومن الملاحظ أيضاً أن تصميم إجراءات الالتزام سوف ينتهج أفضل الممارسات التي تختلف من منشأة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، والتي لا تشكل مجموعة واضحة من المعايير التي يمكن مقارنتها بها.

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص تقييم مجلس الإدارة بشأن الالتزام بقانون الهيئة بما في ذلك النظام والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظراً للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية حول الالتزام بالقوانين والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك احتمال حدوث تواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ وقد لا يتم كشفها.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى، والتي تشمل على "التقرير السنوي" (ولكن لا تشمل "تقييم مجلس الإدارة حول

الالتزام بمتطلبات الهيئة"، وهو التقرير الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا.

إن استنتاجاتنا حول "تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة كما هو مدرج في التقرير السنوي" لا يغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي استنتاج بأي شكل للتأكيد عليه.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول "تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة - كما هو مدرج في التقرير السنوي"، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

إذا استنتجنا أن هناك تحريفاً مادياً للمعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير، وبناءً على إجراءاتنا، فنحن مطالبون بإعداد تقرير بذلك. أما خلاف ذلك، فليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

الاستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والموضحة في هذا التقرير، لم يلفت انتباهنا ما يجعلنا نعتقد بأن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، لا يعرض بشكل عادل من جميع النواحي المادية، التزام البنك بقانون الهيئة والتشريعات ذات الصلة، بما في ذلك النظام كما في 31 ديسمبر 2023.

التأكيد على الأمر

ونلفت الانتباه إلى أن الأمور الموضحة في القسم 5.3 ضمن تقييم مجلس الإدارة حول الالتزام بمتطلبات الهيئة كما هو مدرج في تقرير حوكمة الشركة الذي يشير إلى أن اثنين فقط من أصل عشرة أعضاء مجلس إدارة مستقلون كما في 31 ديسمبر 2023. وسيتم انتخاب العضو الثالث في الجمعية المنعقدة اليوم. لم يتم تعديل تقريرنا في هذا الصدد.

ثم تلا السيد وليد تهموني تقرير التأكيد المستقل لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. حول تقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية الذي جاءت بنوده على الشكل الآتي:

"وفقاً لمتطلبات المادة 24 من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية ("نظام الحوكمة" أو "النظام") الصادر بموجب قرار هيئة قطر للأسواق المالية (الهيئة) رقم (5) لسنة 2016، قمنا بتنفيذ ارتباط التأكيد المعقول حول "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" لمصرف الريان (ش.م.ع.ق) ("البنك") كما في 31 ديسمبر 2023 استناداً إلى الإطار الصادر عن لجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريديواي ("إطار عمل لجنة المنظمات الراعية")."

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة

يعد مجلس إدارة البنك مسؤولاً عن تقديم "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" للبنك على المستوى المنفصل، والذي يشتمل على:

- تقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للبنك على المستوى المنفصل؛
- وصف العمليات الجوهرية وضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للبنك على المستوى المنفصل؛ و
- تقييم شدة تأثير التصميم والفعالية التشغيلية لأوجه القصور في ضوابط الرقابة، إن وجدت، ولم يتم إصلاحها في 31 ديسمبر 2023.

يعتمد التقييم الوارد في التقرير السنوي على العناصر الآتية المدرجة في مصفوفات مراقبة المخاطر المقدمة من إدارة البنك:

- أهداف الرقابة، بما في ذلك تحديد المخاطر التي تحول دون تحقيق أهداف الرقابة؛ و
- تصميم وتطبيق أنظمة ضوابط الرقابة لتحقيق أهداف الرقابة المذكورة.

كما أن مجلس إدارة البنك مسؤول أيضاً عن إنشاء والحفاظ على الضوابط المالية الداخلية بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تتضمن هذه المسؤوليات تصميم وتطبيق والحفاظ على أنظمة رقابة مالية داخلية كافية بحيث يضمن تشغيلها بفعالية سير العمل بانتظام وكفاءة. وتشتمل الأنظمة على:

- الالتزام بسياسات البنك؛
حماية موجوداتها؛
- منع حالات الاحتيال والأخطاء واكتشافها؛
دقة السجلات المحاسبية واكتمالها؛
- إعداد معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب؛
الالتزام بالقوانين والأنظمة المطبقة.

مسؤوليات ممارس عمليات التأكيد

تتمثل مسؤولياتنا في إبداء نتيجة التأكيد المعقول بناء على اجراءات التأكيد التي قمنا بها على "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" للبنك على المستوى المنفصل بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

وقد نفذنا هذه المهمة وفقاً للمعيار الدولي بشأن مهام التأكيد رقم 3000 (معدل) "مهام التأكيد بخلاف عمليات تدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية"، الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي. ويتطلب هذا المعيار أن نقوم بتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا بغرض الحصول على تأكيد معقول حول تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية" كما هو معروض في "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" للبنك على المستوى المنفصل المعروض في التقرير السنوي، من جميع النواحي الجوهرية، لتحقيق الغايات المرجوة من الرقابة على النحو المنصوص في وصف العمليات ذات الصلة من جانب الإدارة، استناداً إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية.

تعتبر العملية جوهرية في حال وجود تحريف ناتج عن احتيال أو خطأ في مسار المعاملات، أو المبالغ الواردة في البيانات المالية الموحدة، مما يتوقع معه التأثير بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية. ولأغراض هذه المهمة، تتمثل العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية في:

- | | |
|--|---|
| 1- ضوابط الرقابة على مستوى المنشأة؛ | 6- الموارد البشرية وجداول الرواتب؛ |
| 2- تمويل الشركات والأفراد؛ | 7- الامتثال؛ |
| 3- استلام الودائع (بما في ذلك حسابات الاستثمار التشاركية)؛ | 8- التمويل التجاري؛ |
| 4- المشتريات والذمم الدائنة والمدفوعات؛ | 9- دفتر الأستاذ العام والتقارير المالية والإفصاحات؛ و |
| 5- الخزينة والاستثمار؛ | 10- ضوابط التكنولوجيا العامة |

يتضمن ارتباط التأكيد لإبداء رأي تأكيد معقول بشأن "تقرير مجلس الإدارة عن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" للبنك على المستوى المنفصل استناداً إلى إطار عمل لجنة المنظمات الراعية كما عرض في التقرير السنوي، يتضمن تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. تضمنت إجراءاتنا بشأن ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية على ما يلي:

- التوصل إلى فهم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية.
- تقدير المخاطر في حال وجود ضعف مادي؛ و
- فحص وتقييم تصميم ضوابط الرقابة بناء على المخاطر التي تم تقييمها.

خلال أداننا لهذه المهمة، توصلنا إلى فهم المكونات التالية لنظام الرقابة:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصالات
- أنشطة المراقبة

اعتمدنا في اختيار الاجراءات على أحكامنا الشخصية، بما في ذلك تقييم مخاطر وجود تحريف مادي لمدى ملاءمة التصميم التشغيل، سواء أكان ناتجا عن احتيال أو خطأ. وتضمنت إجراءاتنا كذلك تقييم مخاطر عدم تصميم ضوابط الرقابة بالشكل تشغيلها بفعالية المناسب لتحقيق أهداف ضوابط الرقابة المشار إليها في "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" للبنك على المستوى المنفصل. تضمنت إجراءاتنا على اختبار لفعالية التشغيلية للضوابط التي تعد ضرورية لتقديم تأكيد معقول بأنه قد تم تحقيق أهداف ضوابط الرقابة ذات الصلة.

وتشمل المهمة من هذا النوع كذلك التقييم الخاص بتقييم مجلس الإدارة حول مدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة لأهداف ضوابط الرقابة المذكورة في هذا التقرير. وتشمل أيضاً تنفيذ الإجراءات الأخرى التي تعتبر ضرورية بناء على الظروف المحيطة.

نعتقد بأن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير الأساس لرأينا حول "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للبنك على المستوى المنفصل".

استقلالتنا ومراقبة الجودة

التزمنا خلال عملنا بمتطلبات الاستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلالية الدولية) الصادرة عن مجلس معايير السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين، التي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات وقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لإدارة الجودة رقم 1 (ISQM) وبالتالي تحافظ على نظام شامل لإدارة الجودة بما في ذلك سياسات وإجراءات موثقة حول الالتزام بالمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية السارية.

مفهوم ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

إن ضوابط الرقابة الداخلية لمنشأة ما هي عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول مدى موثوقية التقارير المالية وإعداد التقارير المالية للأغراض الخارجية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بصيغتها المعدلة الصادرة عن مصرف قطر المركزي. تشتمل أنظمة الرقابة الداخلية لمنشأة ما على تلك السياسات والإجراءات التي:

- (1) تتعلق بالاحتفاظ بسجلات، ذات تفاصيل معقولة، والتي تعكس بشكل دقيق وعادل المعاملات والتصرف في موجودات المنشأة.
- (2) تقدم تأكيداً معقولاً بأن المعاملات يتم تسجيلها عند الضرورة للسماح بإعداد البيانات المالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة بشكل عام، وأن مقبوضات ونفقات المنشأة تتم فقط وفقاً للتصريحات الصادرة عن إدارة المنشأة؛ و
- (3) تقدم تأكيداً معقولاً فيما يتعلق بالحد من أو الكشف في الوقت المناسب عن اقتناء أو استخدام أو تصرف غير مصرح به لموجودات المنشأة مما قد يكون له تأثير مادي على البيانات المالية.

القيود المتأصلة

تخضع معلومات الأداء غير المالي لقيود متأصلة أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص "تقرير مجلس الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" للبنك على المستوى المنفصل والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

نظراً للقيود المتأصلة لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية، بما في ذلك إمكانية التواطؤ أو تجاوز الإدارة للضوابط، فقد تحدث تحريفات مادية ناتجة عن احتيال أو خطأ ولا يمكن اكتشافها. كذلك، فإن توقعات أي تقييم لضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للفترات المستقبلية تخضع لمخاطر تتمثل في احتمال أن تصبح الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية غير كافية بسبب التغيرات في الظروف، أو أن درجة الالتزام بالسياسات أو الإجراءات قد تتدهور.

وعلاوة على ذلك، فإن أنشطة الضوابط المصممة والتي تم العمل بها اعتباراً من 31 ديسمبر 2023 والتي يغطيها تقرير التأكيد الخاص بنا لن تعالج بأثر رجعي أي نقاط ضعف أو أوجه قصور موجودة فيما يتعلق بضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية قبل التاريخ الذي تم فيه تفعيل هذه الضوابط.

المعلومات الأخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى، والتي تشتمل على التقرير السنوي (ولكنها لا تشتمل على "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية") للبنك على المستوى المنفصل وهو التقرير الذي حصلنا عليه قبل تاريخ تقرير التأكيد هذا.

إن رأينا حول "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية" للبنك على المستوى المنفصل لا تغطي المعلومات الأخرى، ولا ولن نبدي أي رأي بأي شكل للتأكيد عليها.

فيما يتعلق بمهمة التأكيد حول "تقرير مجلس الإدارة حول ضوابط الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية للبنك على المستوى المنفصل"، تنحصر مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى الواردة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى لا تتفق بشكل مادي مع ما حصلنا عليه من معلومات أثناء تنفيذ المهمة، أو ما قد يشير إلى وجود تحريف بها بشكل مادي.

وإذا استنتجنا وجود تحريف مادي في المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقب الحسابات، استناداً إلى ما قمنا به من أعمال، فإننا مطالبون بإعداد تقرير بذلك. هذا وليس لدينا ما نسجله في هذا الخصوص.

التأكيد على الأمر

ونلفت الانتباه إلى أن تقرير التأكيد هذا لا يشمل أي شركات تابعة للبنك. ولم يتم تعديل تقريرنا في هذا الصدد.

الرأي

برأينا، بناءً على نتائج إجراءات التأكيد المعقول التي قمنا بها، فإن تقييم مجلس الإدارة لمدى ملاءمة التصميم والفعالية التشغيلية لضوابط الرقابة الداخلية للبنك على إعداد التقارير المالية للعمليات الجوهرية، بناءً على إطار عمل لجنة المنظمات الراعية، وكما ورد بتقرير مجلس الإدارة، قد تم عرضه بشكل عادل من جميع النواحي المادية كما في 31 ديسمبر 2023.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب مصادقة الجمعية على التقرير، إلا أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسجل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2024/1/6): صادقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع على تقرير التأكيد المستقل حول بيان مجلس الإدارة عن تصميم و تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية؛ وتقرير التأكيد المستقل حول بيان مجلس الإدارة حول الإمتثال للوائح هيئة قطر للأسواق المالية بما في ذلك نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية لسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 كما تم عرضهما أعلاه.

البند السابع: مناقشة واعتماد تقرير الحوكمة للعام 2023

قدم سعادة الرئيس إلى السادة المساهمين التقرير السنوي للحوكمة. شرح الرئيس أنه تم إعداد تقرير الحوكمة وفقاً للمتطلبات التنظيمية وفيه بيان مجلس الإدارة حول تقييم الرقابة الداخلية على البيانات المالية وتقييم الالتزام بتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية المنطبقة على البنك وقوانين الحوكمة ذات الصلة ولاسيما تعليمات حوكمة البنوك والمؤسسات المالية الصادرة عن مصرف قطر المركزي بالتعميم رقم 25 لسنة 2022 المعدل بالتعميم رقم 2 لسنة 2023 ونظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر عن مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (5) لسنة 2016.

ثم قدم الرئيس أبرز بنود التقرير حيث أكد للسادة المساهمين أن مجلس الإدارة وبعد التدقيق والتقييم وفقاً للآليات والإجراءات الداخلية يخلص إلى أن البنك ملتزم، في جميع النواحي الجوهرية، بقوانين الحوكمة لسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023. كذلك استنتج مجلس الإدارة أن مصرف الريان ش.م.ع.ق. يمتلك نظاماً فعالاً للرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في 31 ديسمبر 2023 ثم ذكر الرئيس أن شركة برايس ووتر هاوس كوبرز المدقق الخارجي للبنك قد أصدرت لهذا الغرض تقريرين غير متحفظين كما ورد في البند السابق.

وأوجز الرئيس أبرز محتويات التقرير مشيراً إلى أنه يتضمن جميع الإفصاحات المطلوبة وفقاً للمتطلبات التنظيمية بالإضافة إلى سياسة تحديد مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. ذكر الرئيس أن التقرير جرى تحميله على الموقع الإلكتروني للبنك بتاريخ الدعوة إلى الجمعية لإتاحة الفرصة أمام السادة المساهمين لمراجعته.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب اعتماد تقرير الحوكمة لعام 2023، إلا أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسجل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2024/1/7): اعتمدت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع تقرير الحوكمة للعام 2023 كما جرى عرضه ضمن التقرير السنوي الموزع في الاجتماع بما فيه بيان مجلس الإدارة حول الرقابة الداخلية على البيانات المالية وبيان مجلس الإدارة حول تقييم الالتزام بقوانين الحوكمة.

البند الثامن: إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس إدارة الشركة من المسؤولية عن أعمالهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وتحديد مكافآتهم وإقرار سياسة المكافآت ومنح الحوافز لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأي صفقات كبيرة، إن وجدت، مع الأطراف ذوي العلاقة

أعرب الرئيس عن شكره لزملائه من أعضاء مجلس الإدارة في البنك على التزامهم وعطائهم وجهودهم المبذولة خلال العام الماضي ودعا المساهمين إلى التصويت على إبراء ذمة جميع أعضاء مجلس الإدارة من أي التزامات ومسؤوليات عن أعمالهم خلال العام 2023 وعلى صرف مكافأة إلى جميع أعضاء مجلس الإدارة بقيمة إجمالية وقدرها 22,624,365 ريال قطري (اثنان وعشرون مليون وستمائة وأربع وعشرون ألف وثلاثمائة وخمسة وستون ريال قطري فقط لا غير) وذلك مقابل جهودهم عن العام 2023. كما ذكر رئيس المجلس أنه قد تم تحديد هذا المبلغ وفقاً لسياسة تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة والتي تستند إلى القوانين والأنظمة المنطبقة وأحكام النظام الأساسي للبنك وتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة وهي تشمل المكافأة السنوية وبدل حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان.

ذكر الرئيس أن تقرير الحوكمة يتضمن سياسة وأسس منح الحوافز والمكافآت لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. تم عرض هذه السياسة على الشاشة ونصها كالآتي:

سياسة مكافآت مجلس الإدارة:

- يجب أن تكون مكافآت مجلس الإدارة مطابقة لمعايير السوق وتأخذ بعين الاعتبار الأهداف الطويلة الأمد للشركة وتقييم وزناً للمخاطر
- يجب أن ترتبط مكافآت مجلس الإدارة بنتائج تقييم الأداء الكلي والفردي لمجلس الإدارة بدون أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو النوع الاجتماعي أو أي مظهر من مظاهر التفرقة
- تتألف مكافآت مجلس الإدارة من المكافأة السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان وتكون جميع المكافآت ضمن السقوف والضوابط المحددة في القوانين والأنظمة ذات الصلة
- ترتبط مكافآت المجلس بمؤشر الأداء والالتزام. مؤشر الأداء والالتزام هو عبارة عن نظام قياس للأداء المالي وغير المالي والالتزام بالمتطلبات الرقابية مثل مؤشرات الأداء كمعدل السيولة ومعدل القروض للودائع وكفاية رأس المال وغيرها وبحيث يتعين على البنك وضع الأهداف ضمن هذا النظام لكل سنة مالية وأوازن لها وتدقيقها من المدقق الداخلي؛
- لمجلس الإدارة أن يضع لائحة داخلية تنظم مصاريف ونفقات المجلس وبدلات الحضور ويجوز دفع بدل حضور اجتماعات المجلس واللجان مباشرة بعد كل اجتماع مع مراعاة سقوف المبالغ المقررة في البند 6 أدناه ولا يدفع بدل الحضور لأي عضو يحضر بالوكالة على أن يُعرض مجموع ما تقاضاه الرئيس وأعضاء المجلس كبدلات حضور خلال السنة المالية على الجمعية العامة لإقراره وفقاً للبند 9 أدناه وفي حال عدم موافقة الجمعية على بدلات الحضور لمجلس الإدارة أو لعضو معين يُلزم المجلس مجتمعاً أو ذلك العضو المعين، بحسب الأحوال، برد ما دُفع لهم من مبالغ كبدل حضور خلال السنة المعنية
- لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الإدارة عن السنة المالية الواحدة مبلغ 2,5 مليون ريال بالسنة كما لا يجوز لعضو مجلس الإدارة الواحد أن يحصل على ما يزيد عن مبلغ 2,3 مليون ريال وهو مجموع ما يجب أن يتقاضاه كحد أقصى عن كافة أعماله خلال السنة بما في ذلك المكافأة السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن يزيد مجموع مكافآت أعضاء المجلس عن 5% من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن 5% من رأسمال الشركة المدفوع على المساهمين
- المبالغ أعلاه هي الحد الأقصى التي يجوز لمجلس الإدارة الحصول عليها كمكافآت. يحدد المبلغ الفعلي للوعاء الكلي للمكافأة السنوية

بناء على تقييم الأداء وما يحققه البنك من أهداف ضمن بطاقة تقييم الأداء السنوي/مؤشر الأداء الالتزام. تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت مراجعة أداء مجلس الإدارة وبناء على نتائج المراجعة ترفع توصيتها للمجلس مشفوعاً بتقرير خاص إلى مصرف قطر المركزي حول المكافآت المقترحة بعد تأكدها من أنها تستوفي الأسس المحددة في هذه السياسة وتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة ولرئيس مجلس الإدارة البت في أي تحفظ أو تضارب للمصالح قد ينشأ حول هذا الموضوع قبل عرضه على الجمعية العامة

- يحدد الوعاء الكلي للمكافآت وفقاً لأربع مستويات للمعدلات النهائية التي يحققها البنك في بطاقة قياس الأداء. فإذا كانت النتيجة النهائية للبطاقة أقل من 70% من الأهداف المقررة بمؤشر الأداء والالتزام (الحد الأدنى) سيكون الوعاء الكلي للمكافآت عبارة عن 50% من السقف الإجمالي المحدد من المصرف المركزي للمكافآت. أما إذا تم تحقيق 90% فأكثر (الحد الأقصى) من الأهداف يحصل المجلس على كامل السقف المحدد من المصرف المركزي. وكل ما يتحقق من نتائج فوق الحد الأدنى وأقل من الحد الأقصى يحتسب بالتناسب.
- يعرض مجموع مكافآت مجلس الإدارة بما فيها المكافآت السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان والتي يتم تحديدها وفقاً للسياسة اعلاه على الجمعية العامة السنوية لإقرارها
- يشترط لصرف المكافآت تحقيق أرباح سنوية وتوزيع أرباح نقدية على المساهمين لا تقل عن 5% من رأس المال ولا يجوز صرف مكافآت مجلس الإدارة إلا بعد الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي عليها
- تصرف المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون أشخاص معنوية/شركات في مقاعد مجلس الإدارة في حسابات الشركات/الجهات التي يمثلونها وليس في حساباتهم الخاصة ما لم يحصلوا على عدم ممانعة كتابية من الجهات التي يمثلونها
- يجب الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في البيانات المالية المدققة كما يجب الإفصاح عن جميع المبالغ التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة بما في ذلك المكافآت السنوية وبدلات حضور الاجتماعات وأي بدل من المصاريف أو النفقات التي يدفعها البنك لعضو مجلس الإدارة بحكم عمله في الكشف التفصيلي المعد وفقاً لأحكام المادة (122) من قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 والمادة (39) من النظام الأساسي للبنك وأن يكون الكشف متوفراً قبل أسبوع من الموعد المقرر للجمعية العامة السنوية
- في حال عدم تحقيق أرباح كافية في عام معين لإجراء توزيعات أرباح أو في حال تحقيق خسارة، للجمعية العامة أن تقرر منح مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة من عدمه وفقاً للقانون ومع مراعاة الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية المعنية
- تعرض هذه السياسة على كل جمعية عامة سنوية لإعادة إقرارها كل عام سواء بشكلها الحالي أو مع أي تعديلات قد تطرأ عليها، إن وجدت

سياسة مكافآت الإدارة والموظفين

- يتكون برنامج الحوافز والمكافآت في المصرف من أربعة عناصر أساسية هي: الراتب الأساسي والبدلات والمزايا والمكافأة السنوية
- تحدد الرواتب والبدلات والمزايا وفقاً لمعايير السوق والمتطلبات التنظيمية وبما يحافظ على التنافسية
- أما المكافأة السنوية فتكون تقديرية بالكامل وتدفع بنهاية كل عام إذا استحققت ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الطويلة الأمد للشركة وتقييم وزناً للمخاطر وترتبط ارتباطاً مباشراً بنتائج تقييم الأداء العام للبنك والأداء الفردي للموظفين بدون أي تعويل على أي عوامل أخرى كالتميز على أساس العرق أو الدين أو النوع الاجتماعي أو أي مظهر من مظاهر التفرقة
- تحدد لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة منهجية احتساب مكافآت الإدارة والموظفين ويعاونها في وضعها ومراجعتها، عند الضرورة، إحدى الجهات الاستشارية المستقلة والمتخصصة بمجال الموارد البشرية. المنهجية المعتمدة هي تحديد نسبة تتراوح بين 2% إلى 7,5% من صافي الإيرادات على حسب الحاصل النهائي الذي يتم تسجيله في بطاقة تقييم الأداء المتوازن لتوزيعها كمكافآت سنوية على الموظفين والإدارة التنفيذية العليا. بحيث تقوم لجنة المكافآت بناء على المنهجية أعلاه بتحديد المبلغ الإجمالي المقترح توزيعه كمكافآت سنوية والموافقة عليه وفقاً لمؤشرات الأداء والحاصل النهائي لبطاقة تقييم الأداء. تستند تلك المنهجية على تقييم الأداء حيث أن المكافأة الفردية التي يحصل عليها أي موظف تحدد وفقاً للنتيجة التي يحققها في عملية تقييم أدائه الفردي وتقييم أداء الإدارة أو القسم الذي ينتمي إليه وكذلك تقييم الأداء الكلي للبنك والإنجازات التي يحققها خلال العام
- يتم اعتماد نظام بطاقة تقييم الأداء المتوازن أو ما يُعرف بـ **Balanced Scorecard** لتقييم الأداء العام للبنك وأداء مختلف إداراته وأقسامه والعاملين فيه ويقوم هذا النظام على وضع أهداف توازن بين الأرباح المتوقعة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة المولدة لتلك المخاطر ومدى التزام البنك بتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية
- عند بداية كل عام، يضع مجلس الإدارة عدداً من الأهداف الاستراتيجية للبنك المالية وغير المالية يحددها ويوافق عليها في بطاقة تقييم

- الأداء المتوازن ويتم على أساسها تحديد أهداف كل إدارة وقسم في البنك وأهداف الرئيس التنفيذي وكل عضو في الإدارة العليا وصولاً إلى كل موظف وتحويلها إلى مؤشرات رئيسية للأداء قابلة للقياس والتقييم
- يتم بشكل دوري متابعة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المقررة في بطاقة تقييم الأداء المتوازن ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة وفي نهاية كل عام يتم تدقيق البطاقة والنتائج النهائية المحققة ضمنها من قبل إدارة التدقيق الداخلي
 - ترفع النتائج المدققة للبطاقة مرفقاً به اقتراح المكافآت السنوية المحتسب وفقاً للمنهجية المذكورة إلى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة للنظر فيه والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليه
 - بعد مصادقة المجلس على اقتراح المكافآت السنوية، يتم إعداد المكافآت الفردية وفقاً للمنهجية المذكورة وتجري مراجعتها والموافقة عليها، بحسب الأحوال، من قبل رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس قطاع الموارد البشرية والشؤون الإدارية للمجموعة ورئيس كل إدارة كما يكون منطبقاً
 - لا تصرف المكافآت السنوية لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا إلا بعد الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي عليها
 - تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت تقييم ومراجعة البيئة العامة للمكافآت والحوافز بالبنك وهيكلية برنامج المكافآت والإنفاق الكلي بهذا الخصوص لضمان ملاءمته للأغراض الموضوعية من أجلها والمنافسة بالسوق والتزامه بالمستجدات الرقابية الحاصلة وذلك عند نهاية كل سنة أو كلما اقتضى الأمر ولها في سبيل ذلك الاستعانة بأي جهة استشارية مستقلة من ذوي الخبرة والتخصص
 - يُفصح عن مكافآت الإدارة التنفيذية العليا في البيانات المالية المدققة
 - تعرض هذه السياسة على كل جمعية عامة سنوية لإعادة إقرارها كل عام سواء بشكلها الحالي أو مع أي تعديلات قد تطرأ عليها، إن وجدت

بالنسبة إلى المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة، حتى 31 ديسمبر 2023 لم تسجل أي صفقة كبيرة مع أي طرف ذي علاقة تتطلب موافقة الجمعية العامة عليها. تم تحديد أسس المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة في تقرير الحوكمة. وفي جميع الأحوال، يمكن الاطلاع على تفاصيل أي معاملات مع طرف ذو علاقة، إن وجدت، سواء صفقات كبيرة أو خلافها، في الكشف التفصيلي المعد وفقاً لأحكام المادة (122) من قانون الشركات التجارية القطري رقم 11 لسنة 2015 والمادة (39) من النظام الأساسي للبنك والمادة (26) من نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وأيضاً ضمن التقرير السنوي/البيانات المالية المدققة.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب الموافقة على هذا البند. إلا أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسجل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2024/1/8): وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع على إبراء ذمة الرئيس وجميع أعضاء مجلس إدارة الشركة من المسؤولية عن أعمالهم خلال الفترة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023 وحددت أتعاب أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي وقيمته 22,624,365 ريال قطري وفقاً لبيان المكافآت للعام 2023 المعتمد من قبل المدقق الخارجي كما أقرت سياسة مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية على النحو الوارد أعلاه.

البند التاسع: تعيين المدقق الخارجي لمصرف الريان للسنة المالية 2024 وتحديد بدل أتعابه

شكر الرئيس الحاضرين عن المدقق الخارجي، السادة برايس ووتر هاوس كوبرز فرع قطر، على عملهم مع البنك خلال العام الماضي وطلب منهم مغادرة القاعة. ثم ذكر الرئيس أن مجلس الإدارة يوصي بإعادة تعيين السادة شركة برايس ووتر هاوس فرع قطر لتولي مهام المدقق الخارجي للبنك للعام 2024 للسنة الثانية على التوالي مقابل أتعاب إجمالية بقيمة 3,400,000 قطري موزعة على الشكل الآتي: 1,2 مليون ريال لمراجعة وتدقيق الفوائد المالية للعام 2024 و2,2 مليون ريال للقيام بمهام وتقارير رقابية أخرى مطلوبة من المدقق الخارجي وقد تم الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي على التعيين وإخطار هيئة قطر للأسواق المالية بذلك وفقاً للأنظمة المنطبقة. كما طلب الرئيس تفويض مجلس الإدارة و/أو لجنة التدقيق أو من يفوضه المجلس أو اللجنة بالتعاقد مع السادة برايس ووتر هاوس للعام 2024 نيابة عن المساهمين وبالموافقة على أية مبالغ إضافية قد يضطر البنك لدفعها للمدقق الخارجي خلال السنة نتيجة طلب رفع تقارير إضافية تقنية مستقلة أو طارئة من قبل أي جهة رقابية يخضع لها البنك كالمصرف المركزي أو خلافه على أن يتم الإفصاح عن هذه المبالغ في حال وجودها ضمن التقرير السنوي/تقرير الحوكمة المعروض على المساهمين لاعتماده. فتح الرئيس باب

النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب الموافقة على هذا البند، إلا أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسجل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2024/1/9): وافقت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. بالإجماع على تعيين السادة شركة برايس ووترهاوس - فرع قطر لتولي مهام المدقق الخارجي للبنك للسنة المالية 2024 وحددت بدل أتعابهم بقيمة 3,400,000 ريال قطري وفقاً للعرض المقدم من الشركة المذكورة كما فوّضت مجلس الإدارة و/أو لجنة التدقيق و/أو من يفوضه المجلس/اللجنة بالتعاقد معهم لهذا الغرض وبالموافقة على أية مبالغ إضافية، إن وجدت، وفقاً لطرح الرئيس أعلاه بشرط الإفصاح عنها في التقرير السنوي.

البند العاشر: أخذ العلم باستبدال عضو مجلس الإدارة السيد تركي محمد الخاطر بالعضو الجديد السيد أحمد علي الحمادي ممثلاً عن الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية على أن يكمل مدة سلفه للفترة المتبقية من الدورة الحالية للمجلس 2025-2024-2023

أبلغ سعادة الرئيس السادة المساهمين أن مجلس الإدارة صادق خلال العام 2023 على قرار الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية بتعيين السيد أحمد علي الحمادي ممثلاً عن الهيئة في مجلس إدارة مصرف الريان خلفاً للسيد تركي محمد الخاطر على أن يكمل العضو الجديد مدة سلفه للفترة المتبقية من الدورة الحالية للمجلس 2025-2024-2023 وقد تم الحصول على موافقة مصرف قطر المركزي على التعيين. توجة سعادته بالشكر للسيد تركي الخاطر على مسيرته في البنك وتمنى كل التوفيق للسيد أحمد الحمادي في منصبه الجديد.

فتح الرئيس باب النقاش أمام المساهمين لطرح ملاحظاتهم وتوجيه أسئلتهم وطلب الموافقة على هذا البند إلا أنه لم يتم طرح أي سؤال ولم يسجل أي اعتراض فصدر القرار كالتالي:

القرار رقم (ق ج ع 2024/1/10): أخذت الجمعية العامة العادية السنوية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق. علماً بقرار الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية تعيين السيد أحمد علي الحمادي خلفاً للسيد تركي الخاطر في مجلس إدارة مصرف الريان على أن يكمل مدة سلفه للفترة المتبقية من الدورة الحالية للمجلس 2025-2024-2023.

البند الحادي عشر: أخذ العلم باستقالة العضو المستقل السيد عبدالله بن ناصر المسند وانتخاب عضو مجلس إدارة واحد لملء الشغور في المقعد المستقل خلفاً له على أن يكمل العضو الجديد مدة سلفه للفترة المتبقية من الدورة الحالية للمجلس 2025-2024-2023

أبلغ سعادة الرئيس السادة المساهمين أن مجلس الإدارة صادق خلال العام 2023 على استقالة العضو المستقل السيد عبدالله بن ناصر المسند حيث أصبح هناك شغور في المقعد. ودعا السادة المساهمين إلى انتخاب العضو المستقل الثالث لملء الشغور في المقعد.

تم عرض اللائحة النهائية لأسماء وبيانات المرشحين للانتخابات المعتمدين من مصرف قطر المركزي على الشاشة وهم على الشكل الآتي:

1. السيد محمد أحمد محمد الملا
2. السيد تميم حمد عبدالعزيز الكواري
3. السيد عبدالله سعد محمد جبارة الرميحي

لم يسجل أي اعتراض. صادقت وأخذت الجمعية علماً باستقالة السيد عبدالله بن ناصر المسند من عضوية مجلس الإدارة. ثم قام مقرر الاجتماع بالمناداة على السادة المساهمين للبدء بإدلاء أصواتهم. بدأت عملية الاقتراع السري تحت إشراف المدقق الخارجي وممثلي وزارة التجارة والصناعة. تم الإعلان عن انتهاء عملية الاقتراع والبدء بعملية الفرز. تم فرز الأصوات تحت إشراف المدقق الخارجي وممثلي وزارة التجارة والصناعة بحضور جامع الأصوات. تم تسليم أوراق الاقتراع لمقرر الاجتماع وحفظهم بسجلات الشركة. بعد الانتهاء من عملية الفرز، أعلن السيد وليد تهتموني من شركة برايس ووتر هاوس كوبرز عن النتيجة النهائية وفقاً للآتي:

| الرقم | اسم المرشح | عدد الأصوات التي حاز عليها المرشح | الحالة |
|-------|--------------------------------|-----------------------------------|--------------|
| 1 | عبدالله سعد محمد جبارة الرميحي | 1,545,100,476 | فائز بالمقعد |
| 2 | تميم حمد عبدالعزيز الكواري | 223,294,002 | احتياطي أول |
| 3 | محمد أحمد محمد الملا | 24,241,069 | احتياطي ثاني |

انتهى الاجتماع السنوي للجمعية العامة العادية لمساهمي مصرف الريان ش.م.ع.ق بعد أن تمت مناقشة جميع البنود المدرجة على جدول الأعمال والتصويت عليها.

شكر الرئيس الحضور على مشاركتهم وانتباههم وأعلن عن انفضاض الاجتماع ورفع الجلسة بتمام الساعة الحادية عشرة مساء بتوقيت الدوحة.

إثباتاً لذلك تم توقيع هذا المحضر من قبل:

| | |
|--|--|
| وقع الأصل | وقع الأصل |
| طوني مرهج مقرر الاجتماع | محمد بن حمد بن قاسم آل ثاني رئيس مجلس الإدارة |
| وقع الأصل | وقع الأصل |
| نادر سعيد الصوص عن جامعي الأصوات/ ألفا أوميغا | وليد تهتموني عن المدقق الخارجي/برايس ووتر هاوس كوبرز فرع قطر سجل مراقبي الحسابات رقم (370) |